مدخل إدارة المخاطر كآلية للحد من المخاطر المالية التي تواجه المنشآت المالية

د. زينب أسعد أسعد
مدرس المحاسبة
الاكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الاعلام

د. عمر السيد يعقوب
مدرس المحاسبة
كلية التجارة- جامعة القاهرة

تاريخ الإرسال: ١٣ اغسطس ٢٠٢٢؛ تاريخ المراجعة: ١ اكتوبر ٢٠٢٢؛ تاريخ القبول: ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢؛ تاريخ النشر: ١ يوليو ٢٠٢٣.

مستخلص

يهدف هذا البحث بشكل رئيس إلى تقديم نموذج مقترح لاستخدام مدخل إدارة المخاطر في مواجهة المخاطر المالية. ولتحقيق هدف البحث تم تحليل الدراسات السابقة في مجال البحث للوقوف علي ما توصل إليه الأدب المحاسبي في هذا المجال، والاستفادة به في صياغة النموذج المقترح للبحث. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها صياغة نموذج مقترح لإدارة المخاطر المالية، يساعد الإدارة المالية علي تحسين أدائها في تحديد وتحليل وتقييم تلك المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاجها.

الكلمات المفتاحية: مدخل إدارة المخاطر؛ المخاطر المالية؛ الإدارة المالية.

Abstract

This research mainly aims to present a proposed form to use the entrance to the risk management in the face of financial risks. To achieve the research goal, previous studies in the field of research were analyzed to determine the findings of accounting literature in this field, and to benefit from it in formulating the proposed form of the research. The study reached a set of results, the most important of which is the formulation of a proposed form for financial risk management, which helps the financial management to improve its performance in identifying, analyzing and evaluating these risks and taking the necessary measures to treat them.

Keywords: risk management entrance; Financial risks; financial management.

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:
أسعد، زينب أسعد، **يعقوب**، عمر السيد (٢٠٢٣). مدخل إدارة المخاطر كآلية للحد من المخاطر المالية التي تواجه المنشآت المالية. **المجلة الأكاديمية للعلوم الاجتماعية**، الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام، ١(٢)، ١٨-٢٨.

أولاً: طبيعة مشكلة البحث:

تتعرض المنشآت المالية ومن ثم الإدارة المالية للعديد من المخاطر التي تحد من قدرتها علي تحقيق أهدافها المختلفة، وتعد المخاطر المالية أحد أهم المخاطر التي تواجه المنشآت المالية، وأن عدم قدرة تلك المنشآت علي التصدي لهذه المخاطر ومواجهته يؤدي إلي تدني مستوي قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها، ومن ثم التعرض لتهديدات وتحديات كبرى تواجهها المنشآت المالية قد يقودها إلى خطر التصفية؛ حال عدم مواجهة تلك المخاطر، وما يترتب علي ذلك من إلحاق ضرر كبير بالمنشآت المالية. هذا من جانب.

ومن جانب أخر، تواجه المنظمات الحكومية المالية والخدمية بصفة عامة، العديد من المشاكل التي تحد من قدرتها علي مواجهة المخاطر التي تواجها ومن ثم صعوبة مراجعتها وإدارتها؛ وتتمثل أهم تلك المشاكل في الآتي: عدم وجود ثقافة مواجهة المخاطر بأساليب علمية داخل تلك المنظمات، وعدم وجود عمليات وانشطة وإجراءات رسمية ومسئوليات واضحة لإدارة المخاطر بتلك المنظمات(GAO,2015)، انخفاض مستوي خبرة ومهارة العاملين بتلك المنظمات في مجال مواجهة المخاطر وإدارتها، وعدم تحديد المستويات الإدارية والوظائف والاختصاصات فيما يتعلق بمواجهة تلك المخاطر وإدارتها (The World Bank, 2002)، عدم وجود قواعد بيانات ومعلومات إضافية عن تصنف وتوصيف المخاطر والإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة تلك المخاطر(HM Treasury, 2004)، نقص الفعالية وعدم استغلال قواعد حوكمة الشركات والشفافية بشكل سليم، وعدم استغلال الدور المميز للحكومة في إدارة المخاطر بتلك المنظمات(Cai,et. al., 2009).

وبالنظر للجانبين السابقين، يتضح تعدد المخاطر التي تواجه المنشآت المالية والتي تحد من قدراتها علي الوفاء بمهامها، وتعدد المشاكل التي تواجه المنظمات الحكومية المالية والخدمية بصفة عامة والتي تحد من قدرتها علي مواجهة تلك المخاطر ومراجعتها وإدارتها، الأمر الذي يتطلب ضرورة استخدام تلك المنشآت لمدخل فعال يُمكنها من مواجه وإدارة المخاطر التي تتعرض لها بصفة عامة. لذا، فإن الباحثان يقترحان استخدام مدخل إدارة المخاطر كآلية للحد من المخاطر المالية، لمواجهة المخاطر التي تواجه تلك المنشآت.

وبناءً علي ذلك، تتبلور مشكلة البحث في محاولة الإجابة على التساؤل التالي: **هل يمكن استخدام منهج إدارة المخاطر كآلية للحد من المخاطر المالية من خلال التوصل لنموذج مقترح لاستخدام مدخل إدارة المخاطر في مواجهة هذا النوع من المخاطر ؟.**

ثانياً: هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في تقديم نموذج مقترح لاستخدام مدخل إدارة المخاطر كآلية للحد من المخاطر المالية، ويتحقق هذا الهدف الرئيس من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١. دراسة ماهية مدخل إدارة المخاطر وأهميته ومقوماته ومراحل تطبيقه.
٢. تقديم نموذج مقترح لاستخدام مدخل إدارة المخاطر في مواجهة المخاطر المالية.

ثالثاً: منهج وخطة البحث:

ترتكز المنهجية العلمية المستخدمة في البحث الحالي علي محور واحد وهو مراجعة وتحليل الدراسات والكتابات السابقة المتعلقة بمشكلة البحث، بهدف التوصل الي إجابات علي تساؤلات البحث، وهو الأمر الذي يمكن معه تصنيف البحث الحالي كأحد البحوث الأساسية(Basic Research) ، أو البحوث النظرية، والتي تهدف الي الإجابة علي تساؤلات نظرية فقط.

هذا، وفي ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لهدف البحث، يمكن للباحث تقسيم باقي أجزاء البحث الي أربع نقاط رئيسة؛ وهي:

١. مدخل ادارة المخاطر: ماهيته، وأهميته ومقوماته ومراحل تطبيقه.
٢. نموذج مقترح لاستخدام مدخل إدارة المخاطر في مواجهة المخاطر المالية.
٣. خلاصة البحث.

١. مدخل ادارة المخاطر: ماهيته، وأهميته ومقوماته ومراحل تطبيقه.

١/١. ماهية مدخل إدارة المخاطر:

تطور مدخل إدارة المخاطر عبر الزمن، ويمكن تحليل هذا التطور في ثلاث مراحل أساسية؛ وهي(حماد، ٢٠٠٣، حفصية، ٢٠١٥؛ حامد، ٢٠١٠؛ لطيفة، ٢٠١١؛ عبد الله،٢٠١٧؛ Gallti,l 2003;D'Acry, 2001):

١. المرحلة الأولى: إدارة المخاطر ووظيفة التأمين:

ارتبط ظهور مفهوم إدارة المخاطر بوجود الخطر ذاته، ويُعد الخطر ظاهرة ملازمة لحياة الإنسان منذ بدء الخليقة، تتعدد صورها وتختلف أشكالها من بيئة لأخرى، ويحاول الإنسان مواجهة تلك المخاطر منذ القدم، ولكن بصورة غير مدركة وليست على اساس علمي في بداية الأمر، وقد بدأ الاهتمام بإدارة تلك المخاطر على أساس علمي مع ظهور وظيفة التأمين، وذلك من خلال الاعتماد على تلك الوظيفة كوسيلة لمواجهة مخاطر السرقة والحريق وغيرها من المخاطر التي يمكن التأمين عليها. وعلي ذلك، يمكن القول بأن التركيز في تلك المرحلة أنصب على إدارة المخاطر البحتة التي يمكن التأمين عليها.

٢. المرحلة الثانية: إدارة المخاطر المالية:

بدأت الثورة الحقيقة لإدارة المخاطر في سبعينيات القرن العشرين، وذلك بتحول فكر إدارة المخاطر في تلك المرحلة من الاعتماد الكامل على وظيفة التأمين كوسيلة لمواجهة المخاطر إلى فكر إدارة المخاطر الذي يتعامل مع كل خطر على حدة، والمعتمد على علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد. وعلي ذلك، يُمكن القول بأن التركيز في تلك المرحلة تحول إلى إدارة مصادر أو مسببات الخطر من خلال الاعتماد على مدخل فردي يتعامل مع كل خطر على حدة دون دراسة التفاعل بين المخاطر المختلفة.

٣. المرحلة الثالثة: إدارة مخاطر المنشأة (ERM):

تحول فكر إدارة المخاطر في تلك المرحلة التي بدأت في تسعينات القرن العشرين من الاعتماد علي مدخل فردي لإدارة المخاطر إلي ضرورة إدارة كافة أنواع المخاطر التي قد تواجهها المنشأة أياً كان مصدرها، وذلك من خلال الاعتماد على مدخل متكامل لإدارة المخاطر بالمنشأة يأخذ في الاعتبار العلاقات المتشابكة بين تلك المخاطر؛ أي يتعامل مع جميع المخاطر بشكل تفاعلي ومتكامل. ولقد أدى هذا التحول في فكر إدارة المخاطر في تلك المرحلة إلى ظهور العديد من المعايير والإصدارات المهنية المختصة بعملية إدارة مخاطر المنشأة (ERM)؛ مثل معيار إدارة الخطر البريطاني(IRM)، ومقررات لجنة بازل(BCBS)، ومعايير إدارة المخاطر الدولية، وإصدارات لجنة (COSO) وغيرها.

هذا، ويتضح للباحث مما سبق أن مدخل إدارة المخاطر بفكره الحديث المرتكز علي إدارة كافة أنواع المخاطر التي تواجهها المنشأة في الوقت الحالي أو التي قد تواجهها في المستقبل وأياً كان مصدرها وذلك من خلال مدخل متكامل لإدارة المخاطر بالمنشأة يأخذ في الاعتبار العلاقات المتشابكة بين تلك المخاطر، لم يكن وليد يوم ولحظة، بل جاء بعد سلسلة من التطورات التي تعتبر كل مرحلة فيها أعم وأشمل من المرحلة السابقة لها.

وقد تعددت واختلفت التعريفات الواردة في الأدب المحاسبي لمفهوم إدارة المخاطر، والتي يمكن للباحث إجمالها في مجموعتين من التعريفات؛ ركزت المجموعة الأولي منها على المفهوم التقليدي لإدارة المخاطر؛ والذي يتمثل في كونه مدخل فردي يتم بموجبه مواجهة المخاطر التي تواجه المنشأة خاصة المخاطر المالية والبحتة، وذلك من خلال إدارة كل خطر على حدة، بهدف الحد من الآثار السبية الناتجة عن تلك المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم التقليدي لإدارة المخاطر يشوبه العديد من الانتقادات؛ منها (عبد الحليم، ٢٠١٣ ;Aerts, 2001 Ekanayake&Subramaniam, 2009; Evans, 2004; Kelffner, et al., 2003; Mikes, 2009:(١); Millo&Mackenzie, 2009; Smithson &Simkins, 2005; Wahlstrom, 2009) التركيز على المخاطر المالية والبحتة فقط دون غيرها من المخاطر.(٢) إدارة المخاطر بصورة فردية، (٣) إدارة المخاطر عن طريق الأقسام وليس على مستوى المنشأة ككل، (٤) الاهتمام بقطاعات معينة – مثل المؤسسات المالية – دون باقي القطاعات.

بينما ركزت المجموعة الثانية منها على المفهوم الحديث لإدارة المخاطر؛ والذي يتمثل في كونه مدخل متكامل ينفذ على مستوى المنشأة ككل وبمشاركة جميع المستويات الإدارية لإدارة كافة أنواع المخاطر التي تواجه المنشأة، بهدف مساعدة المنشأة علي تحقيق أهدافها من خلال استغلال الفرص المتاحة، وتجنب التهديدات المحتملة أو الحد من آثارها السلبية (عقدة،٢٠٠٥؛ السيسي، ٢٠٠٧؛ محمود،٢٠٠٨؛ كراسنه،٢٠٠٦؛ الدروبي،٢٠٠٧ ;COSO, 2004).

٢/١. أهمية تطبيق مدخل إدارة المخاطر:

حظي تطبيق مدخل إدارة المخاطر باهتمام المنشآت على اختلاف أنواعها، ولا يُعد تطبيق هذا المدخل هدفاً في حد ذاته، وإنما تسعى المنشآت غالباً لتطبيقه رغبة في التمتع بمنافع وفوائد تطبيقه. وبعبارة أخرى، يمكن القول بأن أهمية تطبيق مدخل إدارة المخاطر تكمن في مجموعة المنافع والفوائد التي تعود على المنشأة من تطبيقه، والتي يمكن للباحث إجمالها- في ضوء تلك الدراسات التي تناولتها- في مجموعتين من الفوائد؛المجموعة الأولى: فوائد على مستوى الأداء الكلي للمنشأة، والمجموعة الثانية: فوائد على مستوى أداء العاملين في الإدارات الفرعية بالمنشاة. ويوضح الشكل رقم(١) تلك الفوائد.

٣/١. مقومات تطبيق مدخل إدارة المخاطر:

تطبيق مدخل إدارة المخاطر بكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافه، ضرورة توافر مجموعة من المقومات، والتي يمكن للباحث إجمالها في ضوء أهم الدراسات التي تناولتها(عصيمي، ٢٠٠٩؛ منصور،٢٠٠٥، عصيمي،٢٠٠٧، عبد الله، ٢٠١٧؛ عبد الحليم، Brown et al., 2009; Bowling & Rieger,2005; Coso, 2009)، في عدة مقومات رئيسية؛ وهي:

١. توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة خلال كافة مراحل تطبيق المدخل.
٢. تكوين لجنة لإدارة المخاطر- إن أمكن- تضم الكوادر البشرية ذات المؤهلات العلمية والخبرات العملية المناسبة التي تؤهلهم للتعامل بكفاءة وفعالية مع كافة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة في الوقت الراهن أو التي قد تتعرض لها في المستقبل.
٣. استخدام الأساليب والأدوات والاستراتيجيات اللازمة لمواجهة ومعالجة المخاطر والتعامل معها.
٤. وجود نظام متطور ومتكامل للمعلومات يُمكن المنشأة من توفير المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب لإدارة المخاطرة بكفاءة وفعالية.
٥. وجود نظام جيد للاتصال– بين جميع المستويات الإدارية وفي جميع الاتجاهات– يساعد المنشأة على سرعة تبادل المعلومات، وفهم وتحليل وتقييم المخاطر، والتنسيق والتكامل بين إداراتها واقسامها المختلفة.
٦. وجود نظام كفء وفعال للرقابة الداخلية.
٧. تبني الإدارة العليا لثقافة إدارة المخاطر ودعمها لتغيير ثقافة المنظمة نحوها، وقبول الممارسات والمفاهيم المرتبطة بذلك وتطويرها بشكل مستمر.

الشكل رقم (١): فوائد تطبيق مدخل إدارة المخاطر.

٤/١. مراحل تطبيق مدخل إدارة المخاطر:

تمر عملية إدارة المخاطر بعدة مراحل مترابطة ومتكاملة، وتجدر الإشارة في هذا الصدد الي أنه قد تنوعت المصطلحات المستخدمة في التعبير عن تلك المراحل من كونها؛ إطار، أو منهج، أو أنشطة، أو خطوات، أو مراحل تطبيق مدخل إدارة المخاطر.

هذا، ويخلص الباحثان من خلال دراسة وتحليل المعايير والإصدارات المهنية وما تتضمنه من مراحل لعملية إدارة المخاطر بأن عملية إدارة المخاطر بمفهومها الحديث تمر بعدة مراحل مترابطة ومتكاملة، والتي يمكن للباحث إجمالها– في ضوء أهم تلك المعايير والإصدارات المهنية ذات الصلة السابقة عرضها – في خمسة مراحل أساسية؛ وهي: تحديد المخاطر،وتحليل المخاطر، وتقييم المخاطر، ومعالجة المخاطر، والرقابة والمتابعة.

٢. نموذج مقترح لاستخدام مدخل إدارة المخاطر في مواجهة المخاطر المالية..

في ضوء ما سبق، يمكن للباحث تقديم نموذج مقترح لاستخدام مدخل ادارة المخاطر في مواجهة المخاطر المالية التي تواجه الإدارة المالية، هذا، ويرتكز النموذج المقترح علي عدة مراحل أساسية، يُمكن للباحث إجمالها في الشكل رقم (٢).

الشكل رقم (٢): نموذج مقترح مقترح لاستخدام مدخل إدارة المخاطر في مواجهة المخاطر المالية.

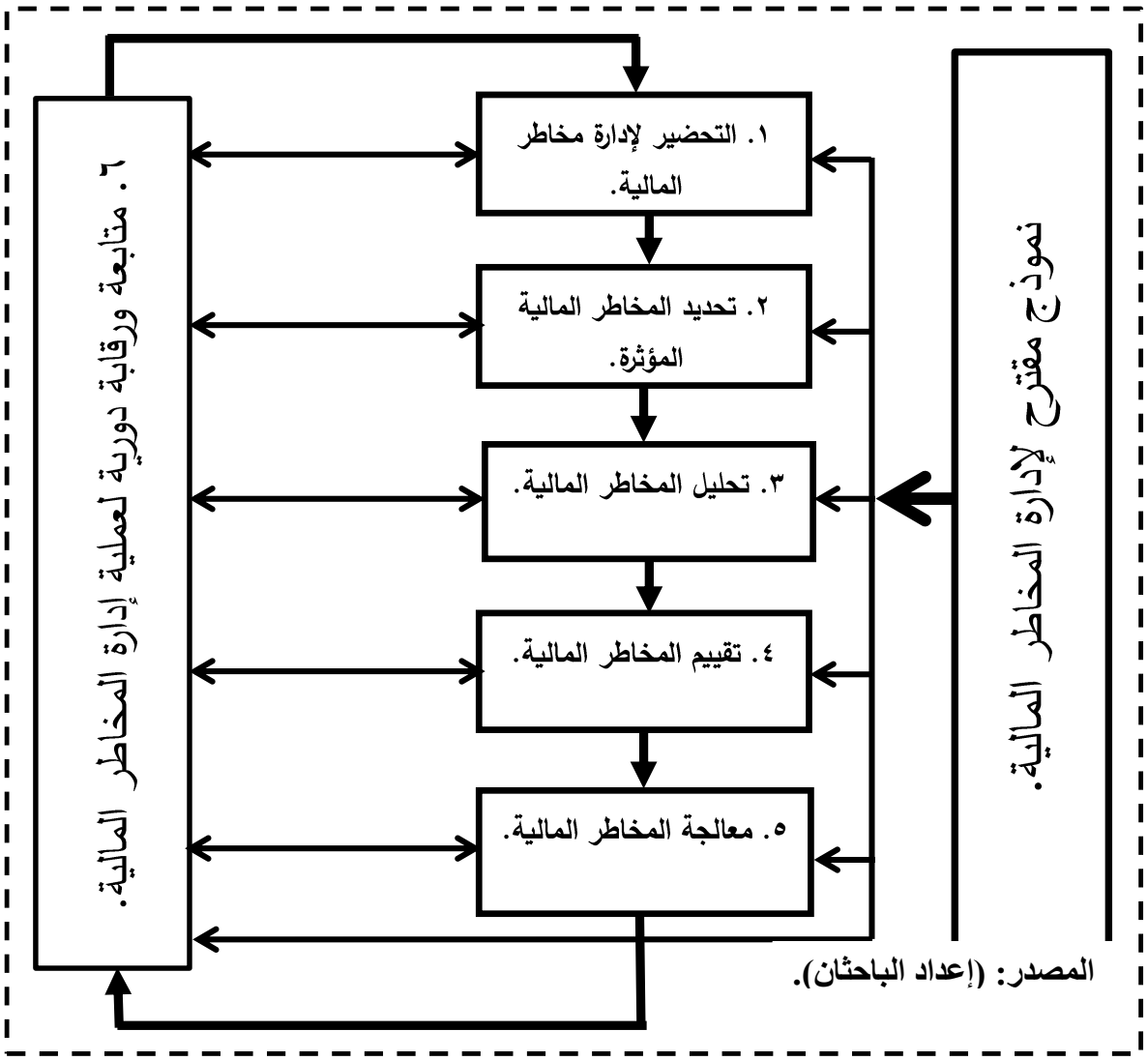

المصدر: (إعداد الباحثان).

واستناداً علي النموذج السابق، يمكن للباحث توضيح المراحل الأساسية لهذا النموذج المقترح وما تتضمنه كل مرحلة فيه، وذلك علي النحو التالي:

١/٢. التحضير لإدارة المخاطر المالية:

يُقصد بتلك المرحلة تهيئة بيئة العمل والتخطيط لإدارة المخاطر التي تواجه الإدارة المالية في الوقت الراهن أو المحتمل أن تواجهها في المستقبل بصفة عامة.

هذا، وتتضمن تلك المرحلة عدة خطوات أو مهام للتحضير لإدارة المخاطر، ويتمثل أهم تلك الخطوات أو المهام في الآتي:

١. تحديد الأهداف الأساسية التي تسعي المنشأة لتحقيقها بوضوح، والتي يمكن علي أساسها تحديد المخاطر التي تؤثر علي تحقيق تلك الأهداف، مع ضرورة مراعاة أن تكون تلك الأهداف متطابقة ومتسقة مع رؤية ورسالة المنشأة، ومع قدرتها علي تحمل المخاطر.
٢. تحديد أهداف المنشأة من إدارة المخاطر بدقة ووضوح، مع مراعات موائمتها للأهداف الاستراتيجية لها.
٣. تحليل وفهم كل من البيئة الداخلية للمنشأة باعتبارها الإطار العام والبيئة التي يطبق فيها إدارة المخاطر، والبيئة الخارجية باعتبارها البيئة التي تحيط بعمل المنشأة والتي تؤثر فيها وتتأثر بها.
٤. تحديد الجهات الاستشارية التي قد يُستعان بها خلال مراحل إدارة المخاطر المختلفة.
٥. تحديد السلطات والمسئوليات المتعلقة بإدارة المخاطر بوضوح ودقة.

٢/٢. تحديد المخاطر المالية:

يُقصد بتلك المرحلة اكتشاف والتعرف علي المخاطر التي تواجه المنشأة في الوقت الراهن أو المحتمل أن تواجهها في المستقبل، والتي يمكن أن تؤثر علي إنجاز وتحقيق خططها وأهدافها.

هذا، وتتضمن تلك المرحلة عدة خطوات أو مهام لتحديد المخاطر التي تواجه المنشأة، وتتمثل أهم تلك الخطوات أو المهام في الآتي:

١. حصر المخاطر التي يمكن أن تؤثر علي قدرة المنشأة علي تحقيق أهدافها، وتوفير رؤية شاملة لها.
٢. تبويب تلك المخاطر في مجموعات متشابهة، وتصنيفها إلي مخاطر داخلية ومخاطر خارجية.
٣. التمييز بين الفرص المتاحة والمخاطر المحتملة بحيث يتم استغلال الفرص المتاحة في تحقيق أهداف المنشأة، ومعالجة المخاطر المحتملة التي يمكن أن تعيق المنشأة عن تحقيق أهدافها.

٣/٢. تحليل المخاطر المالية:

يُقصد بتلك المرحلة فهم طبيعة المخاطر المالية، ودراسة وتحليل مسببات حدوثها أو العوامل المؤدية لها.

هذا، وتتضمن تلك المرحلة عدة خطوات أو مهام لتحليل المخاطر المالية، وتتمثل أهم تلك الخطوات أو والمهام في الآتي:

١. تحديد مسببات حدوث المخاطر المالية.
٢. تحديد العلاقة وتحليل التأثير المتبادل بين المخاطر المالية وبعضها، إذ أن الأحداث المسببة للمخاطر لا تقع دائماً بمعزل عن بعضها، فيمكن أن يحرك حدثاً أحداثاً أخرى.

٤/٢. تقييم المخاطر المالية:

يُقصد بتلك المرحلة تقدير المخاطر المالية، ثم جدولة تلك المخاطر حسب أولوياتها، تمهيداً لتحديد الأسلوب الملائم لمعالجتها.

٥/٢. معالجة المخاطر المالية:

يُقصد بتلك المرحلة العملية التي يتم من خلالها تحديد وتنفيذ الأساليب والسياسات والاستراتيجيات الملائمة لمواجهة وعلاج المخاطر المالية، وذلك بهدف محاولة منع والقضاء علي الأحداث المؤدية إلي وقوع تلك المخاطر، أو تخفيض احتمال وتأثير وقوعها والسيطرة عليها.

هذا، وتتضمن تلك المرحلة عدة خطوات أو مهام لعلاج المخاطر المالية، ويتمثل أهم تلك الخطوات أو المهام في الآتي:

١. دراسة وتحليل الأساليب والسياسات والاستراتيجيات المختلفة التي يمكن استخدامها في مواجهة ومعالجة المخاطر المالية.
٢. اختيار وتنفيذ أسلوب وسياسة العلاج الملائمة للتعامل مع تلك المخاطر حسب أهميتها ومستوي خطورتها.

٦/٢. متابعة ورقابة دورية لعلمية إدارة المخاطر المالية:

يُقصد بها المتابعة والرقابة الدورية أو المستمرة لعملية إدارة المخاطر المالية بجميع مراحلها، بهدف التعرف على مدى كفاءتها وفعاليتها في تحقيق أهدافها، وإجراء التعديلات المطلوبة كلما لزم الأمر.

هذا، وتتضمن تلك المرحلة عدة خطوات أو مهام للمتابعة والرقابة الدورية لعلمية إدارة المخاطر، وتتمثل أهم تلك الخطوات أو المهام في الآتي:

١. إجراء متابعة دورية أو مستمرة لعملية إدارة المخاطر بجميع مراحلها للتعرف على والتأكد من مدى ملائمتها، وصحة تنفيذها، وتحقيقها للأهداف المخطط لها، ومن ثم قياس مدى التقدم المحرز في تحقيق تلك الأهداف المخططة، واكتشاف وتحدد مشاكل وانحرافات الأداء.
٢. إجراء رقابة دورية أو مستمرة على عملية إدارة المخاطر المالية بجميع مراحلها لتحديد مدى حاجتها إلى إجراء تعديل أو تطوير وذلك بما يتناسب مع نتائج عملية المتابعة ومستجدات الأحداث، ومن ثم اتخاذ التعديلات والتحسينات اللازمة كلما اقتضت الحاجة ولزم الأمر.

٣. خلاصة البحث.

هدفت الدراسة الحالية بشكل رئيس إلي تقديم نموذج مقترح لاستخدام مدخل إدارة المخاطر كآلية لمواجهة المخاطر المالية. هذا، وقد خلص الباحثان من مراجعة وتحليل الدراسات السابقة في مجال البحث إلي مجموعة من النتائج؛ وهي:

أولاً: تعددت واختلفت التعريفات الواردة في الأدب المحاسبي لمفهوم إدارة المخاطر، والتي يمكن للباحث إجمالها في مجموعتين من التعريفات؛ ركزت المجموعة الأولي منها على المفهوم التقليدي لإدارة المخاطر؛ والذي يتمثل في كونه مدخل فردي يتم بموجبه مواجهة المخاطر التي تواجه المنشأة خاصة المخاطر المالية والبحتة، وذلك من خلال إدارة كل خطر على حدة، بهدف الحد من الآثار السلبية الناتجة عن تلك المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا. بينما ركزت المجموعة الثانية منها على المفهوم الحديث لإدارة المخاطر؛ والذي يتمثل في كونه مدخل متكامل ينفذ على مستوى المنشأة ككل وبمشاركة جميع المستويات الإدارية لإدارة كافة أنواع المخاطر التي تواجه المنشأة، بهدف مساعدة المنشأة علي تحقيق أهدافها من خلال استغلال الفرص المتاحة، وتجنب التهديدات المحتملة أو الحد من آثارها السلبية.

ثانياً: أن هذا المدخل قد تطور فكرياً عبر الزمن، وأن هذا التطور يمكن بلورته في ثلاث مراحل أساسية كل مرحلة فيها أعم وأشمل من السابقة لها؛ وهي: المرحلة الأولى: إدارة المخاطر ووظيفة التأمين، المرحلة الثانية: إدارة المخاطر المالية، المرحلة الثالثة: إدارة مخاطر المنشأة.

ثالثاً: أن تطبيق هذا المدخل يحقق العديد من المنافع والفوائد علي مستوي الأداء الكلي للمنشآت المطبقة له، وكذلك على مستوى أداء العاملين في الإدارات الفرعية بتلك المنشآت، ويتطلب التطبيق الكفء والفعال لهذا المدخل ضرورة توافر مجموعة من المقومات البشرية، والمادية، والمعلوماتية، والاتصالية، والفكرية والثقافية.

رابعاً: تقديم نموذج مقترح لاستخدام مدخل إدارة المخاطر في مواجهة المخاطر المالية، مرتكزاً علي ست مراحل وهي؛ التحضير لإدارة المخاطر المالية، تحديد المخاطر المالية، تحليل المخاطر المالية، تقييم المخاطر المالية، معالجة المخاطر المالية، متابعة ورقابة دورية لعملية إدارة المخاطر المالية.

مراجع البحث

أولاً المراجع باللغة العربية:

- عيسوي، أحمد عصام الدين السيد، (٢٠٠٣)، تقييم وتطوير النظام الضريبي المصري في ظل تحديات العولمة، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، فرع بنها، يناير، العدد الأول.

- حامد، حسن عبد العال،(٢٠١٠)، أثر قواعد وآليات حوكمة الشركات على فعالية أنشطة إدارة خطر الأدوات المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

- عصيمي، أحمد زكريا زكي،(٢٠٠٩)، دور المراجع الداخلي في مراجعة إدارة مخاطر الأعمال : مع التطبيق على الشركات المساهمة المصرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثالث.

- عبدالحليم، عمرو محمد سعيد،(٢٠١٣)، نظم إدارة مخاطر المنشأة، بين العوامل الموقفية واستخدام أساليب التكاليف والمحاسبة الإدارية، وانعكاسه على الأداء: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث.

- عبدالله، عبدالباقي عبدالله بابكر،(٢٠١٧)، دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر :دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، رسالة ماجستير، جامعة النيلين.

- الناغي، محمودالسيد،(٢٠١٥)، تقييم مخاطر النظام الضريبي المصري كمدخل لإعادةالهيكلة، مجلة البحوث المالية والضريبية – الجمعية المصرية للمالية والضرائب، العدد(٩٨).

- العقدة، عبد الحميد عبد المنعم، (٢٠٠٥)، المراجعة وإدارة المخاطر في ظل مفهوم الحوكمة، المؤتمر العلمي الخامس: حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، (سبتمبر)، ص ٥١- ٦٦.

- صبيحي، محمد حسنى عبد الجليل، (٢٠٠٠)، التعاقد الخارجي للقيام بالمراجعة الداخلية أحد الاتجاهات الحديثة في المراجعة: دراسة تحليلية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، (يناير)، ص ٢١٣- ٢٥٠.

- محمود، ياسر عنتر محمد، (٢٠٠٨)، دور المراجع الداخلي في تقييم فعالية إدارة المخاطر بالمنشأة: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

- منصور، أشرف محمد إبراهيم، (٢٠٠٥)، نموذج مقترح لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال: دراسة نظرية ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

- السيسي، نجوى أحمد، (٢٠٠٧)، تفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر من منظور حوكمة الشركات، المؤتمر الرابع: الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، (يونيو)، ص ١– ٤٩.

- حفصية، سعودي،(٢٠١٥)، فعالية وأداء وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية- دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية العموم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

- سمره، ياسر محمد السيد عبدالعزيز، هاشم، محمد صالح، (٢٠١٦)، إطار مقترح لاستخدام لجان المراجعة في الإشراف على إدارة المخاطر في مصلحة الضرائب المصرية، الفكر المحاسبي، مجلد ٢٠، ع٢.
- لطيفة ،عبدلي،(٢٠١١)، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد.
- محمد،أشرف محمد علواني، (٢٠١٤)، مدخل محاسبي مقترح لزيادة فعالية الفحص الضريبي بهدف تقليل المخاطر الضريبية، مجلة البحوث المالية والتجارية-كلية التجارة جامعة بورسعيد، العدد الثاني.

ثانياً المراجع باللغة الانجليزية:

- Aerts,L., (2001 a) framework for managing operational risk, internal auditor,58,4,53-59.
- Bowling, D. M., &Rieger, L. (2005). Success factors for implementing enterprise risk management: building on the COSO framework for enterprise risk management to reduce overall risk. Bank Accounting & Finance, 18(3), 21-27.
- Brown, I., Steen, A., & Foreman, J. (2009). Risk management in corporate governance: A review and proposal. Corporate Governance: An International Review, 17(5), 546-558.
- Cai, C. X., Hillier, D., Tian, G., & Wu, Q. (2009). Agency Costs of Government Ownership: A Study of Voluntary Audit Committees Formation in China (No. 0903).
- COSO,(2009), effective enterprise risk oversight: the role of the board ofdirectors.
- COSO,(2009), enterprise risk management-integrated framework.
- D'Arcy, Stephen P. 2001. Enterprise risk management. Journal of Risk Management of Korea.V12. N1. 1-24.
- Ekanayake, S., &Subramaniam, N. (2012). Nature, extent and antecedents of risk management in accounting, law and biotechnology firms in Australia. Accounting, Accountability & Performance, 17(1/2), 23.
- Evans, A. (2004), operational risk management, risk management, 51(10). 50.
- Government Accounting Office(GAO) ,(2015), framework for managing fraud risks in federal programs, available, at: http/www.gao.gov.yellow book/overview.

- Kleffner, A. E., Lee, R. B., &McGannon, B. (2003). The effect of corporate governance on the use of enterprise risk management: Evidence from Canada. Risk Management and Insurance Review, 6(1), 53-73.
- Mikes, A. (2009). Risk management and calculative cultures. Management Accounting Research, 20(1), 18-40.
- Millo, Y., &MacKenzie, D. (2009). The usefulness of inaccurate models: financial risk management" in the wild". Journal of Risk Model Validation, 3(1), 23-50.
- Smithson, C., &Simkins, B. J. (2005). Does risk management add value? A survey of the evidence. Journal of applied corporate finance, 17(3), 8-17.
- The World Bank, (2002), Government at risk, available, at :http: http/www. the world bank. Org.
- Treasury, H. M. (2004). The Orange Book: Management of Risk-Principles and Concepts. London: HM Treasury.
- Wahlström, G. (2009). Risk management versus operational action: Basel II in a Swedish context. Management Accounting Research, 20(1), 53-68.